J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 27(11), 7461 - 7469, 2002

AN ECONOMIC STUDY FOR THE IMPORTANT VARIABLES OF AGRICULTURAL INVESTMENT POLICY DURING THE PERIOD OF ECONOMIC LIBERALIZATION

El- Sisi, S. M.M.
Agriculture Economic Institute, Agriculture Research Center

دراسة إقتصادية لأهم متغيرات سياسة الإستثمار الزراعى خلال فترتى التحرر الإقتصادى

سامى محمد محمد السيسى
معهد بحوث الإقتصاد الزراعى ، مركز البحوث الزراعية

الملخص

تعتبر الإستثمارات الأداة الرئيسية لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية من أجل تحقيق أهدافها، وهى زيادة الإنتاج وإشباع رغبات وحاجات الأفراد، وزيادة قدرة الإقتصاد القومى، ومواجهته للتحديات العالمية، وكذا خلق فرص عمل جديدة تساهم فى رفع مستوى المعيشة.

وهذا البحث هو محاولة لدراسة أوضاع الإستثمارات الزراعية وأثارها الإقتصادية خلال فترتى التحرر الجزئى (١٩٨٦/٨٥-١٩٩٣/٩٢)، والتحرر الكلى (١٩٩٤/٩٣-٢٠٠١/٢٠٠٠) وهى فترة كافية للقياس والتحليل والإستقراء فضلاً عن أنها شملت تغيرات عديدة ولذلك أعتمد التحليل على إختبار مجموعة من أساليب التحليل الكمى والوصفى التى تخدم أهداف البحث، وتعكس تلك المتغيرات فى هذه الفترات.

وقد تناول البحث دراسة المناخ الإستثمارى للقطاع الزراعى المصرى وإستعراض الأثار الإقتصادية للسياسة الإستثمارية الزراعية من خلال تطور الإستثمارات القومية سواء القطاع العام أو الخاص، وكذلك الإستثمارات الزراعية، والميزان التجارى الزراعى، والقيمة المضافة والرقعة المحصولية، وكذا الرقعة التى تم إستصلاحها خلال فترتى الدراسة.

وتوصل البحث إلى العمل على التطور المستمر للمناخ الإستثمارى لجذب الإستثمارات القومية والزراعية من خلال تطور القوانين واللوائح والضمانات وقد تبين تزايد قيمة الإستثمارات الزراعية حيث بلغت نحو ١٢,٨٤ مليار جنيه تمثل نحو ٩,٥٢% من إجمالى الإستثمارات القومية سواء القطاع العام والخاص حيث بلغت إستثماراتهما حوالى ٧,٦٤، ٥,٢٠ مليار جنيه تمثل نحو ٥٩,٤٥%، ٤٠,٥٥% من إجمالى الإستثمارات الزراعية على التوالى وذلك خلال الفترة الأولى، فى حين إرتفعت تلك الإستثمارات الزراعية خلال الفترة الثانية فبلغت ٥١,٧٥ مليار جنيه تمثل نحو ١١,٥٣% من إجمالى إستثمارات المقتصد القومى سواء قطاع عام و خاص حيث بلغت إستثمارتهما نحو ٢٠,٥٠، ٣١,٢٥ مليار جنيه تمثل نحو ٣٩,٧٣%، ٦٠,٢٧% من إجمالى الإستثمارات الزراعية على الترتيب. وهذا يوضح مدى إهتمام الدولة بالقطاع الإستثمارى الخاص بما يقدمه من حوافز ومزايا وضمانات للمستثمرين خاصة فى فترة التحرر الكلى.

وبالرغم من إنتهاج ج.م.ع لسياسة التحرر الإقتصادى وزيادة مساهمة القطاع الخاص فى المقتصد الوطنى، فقد تزايد حجم العجز فى الميزان التجارى الزراعى بمقدار ١٠٠,٣٦% خلال فترتى الدراسة نتيجة لزيادة الواردات الزراعية وخاصة مستلزمات الإنتاج، وزيادة السكان، ولذلك يجب منح هيكل مناسب للمزايا والحوافز التى تقرها الدولة للصادرات مع التوسع فى جهود الترويج لها وإلغاء كافة القيود والمعوقات التى تحد من نشاط الإستثمار الخاص فى هذا المجال، أيضاً زيادة إستثمارات التوسع الزراعى الرأسى بمقدار ٦١,٤٨% خلال فترتى الدراسة نتيجة لتطبيق كافة التوصيات العلمية للحزم التكنولوجية.

كما توصلت الدراسة إلى زيادة إستثمارات التنمية وخاصة إستثمارات التوسع الزراعى الأفقى حيث إرتفعت بمقدار ١١١,٢٩% خلال فترتى الدراسة ويرجع ذلك لكثرة الأعفاءات والإمتيازات والتسهيلات والضمانات التى تحققها الدولة لمستثمرى المناطق النائية.

المقدمة

يتوقف نجاح سياسات التنمية الإقتصادية والإجتماعية على عدة عوامل من بينها حجم الإستثمارات وكفاءة توزيعها بالمجالات المختلفة، ولتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الإستثمارية منها والخارجية، يستدعى ذلك أن تتمشى خطط وبرامج الإستثمار الموضوعة مع قدرة الدولة على الإستخدام الفعال لتلك الإستثمارات[١].

وقد تميزت فترة التحرر الجزئى (١٩٨٦/٨٥-١٩٩٣/٩٢) بإعادة النظر فى القوانين الحاكمة والموجهة للنشاط الإقتصادى والمعرقلة لنمو هذا النشاط، حيث ألغى قانون إستثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤. وصدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذى خص الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بكونها الجهة الوحيدة التى يتعامل معها المستثمر[٢] وفتح الباب أمام المشاركة الأجنبية دون حدود، وأعطى أولوية ومزايا خاصة لبعض المشروعات فى المناطق النائية، وأسهب فى منح المزايا والأعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات المختلفة، ونص على توافر الضمانات الخاصة بعدم التأميم أو المصادرة أو الحجز على المشروعات الإستثمارية، وكذلك حرية تحويل الأرباح أو أصل رأس المال المستثمر، وحرية التصرف فى رأس المال، مع إلغاء منتجات المشروعات من القيود السعرية، وهكذا وحد القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ كافة القوانين والقرارات السابقة الخاصة برأس المال العربى والأجنبى، ثم صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بوضع استراتيجية جديدة للأعمال العامة والذى أنشى على أساسه قطاع الأعمال العام حيث تم خصخصة معظم شركات القطاع العام، كما تم تحرير سعر الصرف فى فبراير ١٩٩١، والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ حيث الغيت صيغة العلاقة الجائرة بين المالك والمستأجر، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم أسواق المال[٣].

أما فترة التحرر الكلى (١٩٩٤/٩٣-٢٠٠١/٢٠٠٠) فقد أتسمت بالإستقرار السياسى والإقتصادى، وصدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الإستثمار[٤] الذى نص على - إضافة إلى الضمانات والإعفاءات والمزايا الضريبية وغير الضريبية لقوانين الإستثمار السابقة - أنه يحق للمستثمر تملك الأراضى والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطه والتوسع فيه ويحظر له المصادرة والتأميم والحجز والنزع لملكيته، كما أنه لا يجوز التدخل فى تسعير منتجاته أو تحديد ربحها إلا لمواجهة الأحتكار أو التأثير الضار بالأسواق مع مراعاه التكلفة الإقتصادية، كما يحق للعاملين فى المشروعات الإستثمارية فى تحويل أجورهم ومرتباتهم ومكافأتهم للخارج، وإعفاء عقود تأسيس الشركات والمؤسسات أو اندماجها أو تقسمها من كافة الضرائب والرسوم، وكذلك إيرادات النشاط التجارى أو الصناعى أو أرباح شركات الأموال من الضريبة. كما يجوز مد الاعفاء للمشروعات لزيادة صادراتها أو تخفيض وارادتها أو تكثيف الأيدى العاملة أو التدريب أو البحوث والتطوير، كذلك الأعفاء الضريبى لمدة ١٥ عاماً على المشروعات الإستثمارية داخل المناطق النائية والمجتمعات العمرانية الجديدة، كما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون بأن تتولى الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة تنفيذ القانون، ودراسة التشريعات المتعلقة بالإستثمار، واقتراح ما تراه بشأنها، وكذلك اقتراح إضافة مجالات جديدة تتطلبها حاجة البلاد بالإضافة إلى المجالات المنصوص عليها فى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار[٥].

كما أصدرت الحكومة القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالمناطق الحرة ذات الطبيعة الخاصة وفيه تتولى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الدراسات اللازمة لانشاء المناطق الخاصة بهدف زيادة الإستثمارات الوطنية والأجنبية لكى تقدم المزايا والحوافز التى لا توفرها القوانين الإستثمارية الحالية حيث يقضى القانون بعدم تحمل المنتج أى أعباء خلال فترة الإنتاج وفتح الأبواب أمام صادرات تلك المناطق، وتشغيل عناصر الإنتاج وأعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية[٦].

مشكلة البحث

تؤدى زيادة الإستثمارات الزراعية إلى تنمية الطاقات المورديه ويؤدى ذلك بالضرورة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، والمشكلة البحثية التى تحاول هذه الدراسة مناقشتها تنحصر فى دراسة أهم المتغيرات الإقتصادية التى تؤثر على الإستثمارات الزراعية وذلك بغرض إستجلاء أهم ملامح السياسة الإستثمارية الزراعية وأثارها الإقتصادية خلال فترتى الدراسة.

---

(١) رقم المرجع.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى استعراض الأثار الإقتصادية للسياسة الإستثمارية الزراعية من خلال دراسة تطور الإستثمارات القومية سواء للقطاع العام أو الخاص، وكذلك الإستثمارات الزراعية، والميزان التجارى الزراعى، والقيمة المضافة، والرقعة المحصولية، وكذا الرقعة التى تم استصلاحها للوقوف على أهم ملامح السياسة الاستثمارية الزراعية وأثارها الاقتصادية وذلك خلال فترتى الدراسة.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

لإستيفاء أهداف هذه الدراسة المشار إليها سابقاً قام الباحث بمراجعة وإستحضار البيانات اللازمة لذلك من عدة مصادر شملت وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، وزارة التخطيط، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، كذا لجأ الباحث لاستخدام عدة طرق وأساليب منها أساليب التحليل الاقتصادى والإحصائى الوصفى والكمى وذلك لتحقيق أهداف الدراسة.

النتائج ومناقشتها

الإستثمارات القومية: تتضمن إجمالى الإستثمارات القومية كل من إستثمارات القطاعات السلعية، وإستثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية، وكذا أستثمارات قطاعات الخدمات الشخصية والإجتماعية.

وبدراسة وإستعراض تطور إجمالى الإستثمارات القومية بالقيم الجارية يتضح من الجدول رقم (١) بالدراسة أن تلك الإستثمارات قد بلغت نحو ١٣٤,٨٣ مليار جنيه خلال فترة التحرر الجزئى بمتوسط سنوى قدره ١٦,٨٥ مليار جنيه ارتفعت إلى حوالى ٤٤٨,٨٩ مليار جنيه خلال مرحلة التحرر الكلى بمتوسط سنوى قدره ٥٦,١٢ مليار جنيه بزيادة قدرها ٢٢٣,٩٨% عن الفترة السابقة.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام للوقوف على تطور إجمالى الاستثمارات القومية خلال فترتى التحرر الجزئى والكلى كما هو موضح فى الجدولين (٢)، (٣) تبين أن تلك الإستثمارات قد أخذت تتزايد بمعدل سنوى قدره ٢,٥٦٧، ٧,٣١٨ مليار جنيه. وقد كانت معادلات الإنحدار معنوية إحصائياً إذ بلغت قيمة -ت نحو ٧,٥٨٢، ١٩,١٢٠، كما بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠,٩٠٦، ٠,٩٨٤ على التوالى.

جدول رقم (١): تطور أهم المتغيرات الاقتصادية للسياسة الإستثمارية الزراعية بالمليون جنيه وبالقيم الجارية خلال الفترة ٨٥/١٩٨٦-٢٠٠٠/ ٢٠٠١.

المتغيرات	المتوسط السنوى للفترة ٨٥/١٩٨٦-٩٢/١٩٩٣	المتوسط السنوى للفترة ٩٣/١٩٩٤-٢٠٠٠/٢٠٠١	التغير %
الإستثمارات القومية	١٦٨٥٣,٤٣٤	٥٦١١٧,٨٩٩	٢٣٢,٩٧٦
إستثمارات القطاع العام فى المقتصد القومى	١٠٤٧٤,٨٨٧	٢١٦٧٤,٩٦٢	١٠٦,٩٢٣
إستثمارات القطاع الخاص فى المقتصد القومى	٦٣٧٨,٥٤٧	٣٤٤٤٢,٩٣٧	٤٣٩,٩٨١
الإستثمارات الزراعية	١٦٠٤,٦٢٦	٦٤٦٨,٨٧٦	٣٠٣,١٣٩
إستثمارات القطاع العام فى القطاع الزراعى	٩٥٣,٦٦٣	٢٥٦٩,٩٣٨	١٦٩,٤٨١
إستثمارات القطاع الخاص فى القطاع الزراعى	٦٥٠,٩٦٣	٣٨٩٨,٩٣٨	٤٩٨,٩٤٩
إستثمارات التوسع الزراعى الرأسى	٤٣٠,٢٢٥	٦٩٤,٧١٣	٦١,٤٧٧
إستثمارات التوسع الزراعى الأفقى	٣٨٩,٢٧٥	٨٢٢,٥١٣	١١١,٢٩٤
العجز فى الميزان التجارى الزراعى	٢٤٩٠,٢٨٨	٤٩٨٩,٥١٣	١٠٠,٣٥٩
القيمة المضافة للمقتصد القومى	٨٣٣٥٨,٥٠	٢٢١٦٥٩,١٢	٤٣١,٨٢١
القيمة المضافة للقطاع الزراعى	١٤٩٤٩,٧٥	٣٧٤٤٠,٣٧٥	١٥٠,٤٤١

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى، الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية، نشرة الإقتصاد الزراعى، اعداد متفرقة، ٨٥/١٩٨٦-٢٠٠١/٢٠٠٢.

جدول رقم (٢): تقديرات معالم معادلات الإتجاه الزمنى العام لأهـــم المتغـيرات المرتبطـة بالاسـتثمارات الزراعية بالمليون جنيه وبالقيم الجارية خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥-١٩٩٣/٩٢.

المتغيرات	الجزء الثابت	معاملالانحدار	قيمة (ت)	قيمة (ف)	معامل الارتباط	معامل التحديد
الإستثمارات القومية	٢٥٤١,٢٤٣	٢٥٦٦,٨٥٧	**٧,٥٨٢	٥٧,٤٩٣	٠,٩٥٢	٠,٩٠٦
إستثمارات القطاع العام فى المقتصد القومى	٢٦٨٥,٠٣٩	١٧٣١,٠٧٧	**١٠,٦٨١	١١٤,٩٤	٠,٩٧٥	٠,٩٥٠
إستثمارات القطاع الخاص فى المقتصد القومى	(١٤٣١,٤٨)	١٧٣٥,٥٦١	**٦,٤٦٣	٤١,٧٦٥	٠,٩٣٥	٠,٨٧٤
الإستثمارات الزراعية	٣٩٢,٥٣٩	٢٦٩,٣٥٢	**٩,٣٢٢	٨٦,٩٠٩	٠,٩٦٧	٠,٩٣٥
إستثمارات القطاع العام فىالمقتصدالزراعى	٢٦١,٣٣٢	١٥٣,٨٥١	**١٠,٢١٦	١٠٤,٣٦	٠,٩٧٣	٠,٩٤٦
إستثمارات القطاع الخاص فى المقتصد الزراعى	١٣١,٢٠٧	١١٥,٥٠١	**٤,٧١٠	٢٢,١٨٦	٠,٨٨٧	٠,٧٨٧
إستثمارات التوسع الزراعى الرأسى	٣٣٩,٩٦٨	٢٠,٠٥٧	**٤,٦٦٨	٢١,٧٩٠	٠,٨٨٥	٠,٧٨٤
إستثمارات التوسع الزراعى الأفقى	١٧٢,٢٢١	٥١,٠١٢	**٦,١٦٤	٣٨,٠٠١	٠,٨٦٤	٠,٨٤١
العجز فى الميزان التجارى الزراعى	(١٧٠,٤٥٧)	(٥١٥,٥١٨)	**٤,٧٧٦	٢٢,٨١٢	٠,٨٩٠	٠,٧٩٢
القيمة المضافة للمقتصد القومى	١٨٣٤,٢٥٠	١٤٤٤٧,١٦٧	**١١,٩٣١	٢١,٧٩٠	٠,٩٨٠	٠,٩٦٠
القيمة المضافة للقطاع الزراعى	١٦٠٨,٢١٤	٢٧١٢,٣٦	**٢٠,٩٢٦	٣٥,١١٢	٠,٩٢٤	٠,٨٥٤

الأرقام بين الأقواس تعبر عن قيم سالبة
تشير العلامة (**) المعنوية على مستوى ٠,٠١
المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، الإدارة المركزية للإقتصـاد الزراعـى، الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية، نشرة الإقتصاد الزراعى، اعداد متفرقة، ١٩٨٦-٢٠٠١/٢٠٠٢.

جدول رقم (٣): تقديرات معالم معادلات الإتجاه الزمنى العام لأهـــم المتغـيرات المرتبطـة بالاسـتثمارات الزراعية بالمليون جنيه وبالقيم الجارية خلال الفترة ١٩٩٤/٩٣-٢٠٠٠/٢٠٠١.

المتغيرات	الجزء الثابت	معامل الانحدار	قيمة (ت)	قيمة (ف)	معامل الارتباط	معامل التحديد
الإستثمارات القومية	٢٣١٥٥,٠٧٩	٧٣١٨,٢٣٨	*١٩,١٢٠	٣٦٥,٥٨١	٠,٩٩٢	٠,٩٨٤
إستثمارات القطاع العام فى المقتصد القومى	١٧٢٨٧,٤٩٣	٩٧٦,٣٨٢	**٣,١٥٤	٩,٩٤٨	٠,٧٩٠	٠,٦٢٤
إستثمارات القطاع الخاص فى المقتصد القومى	٨٥٢٤,٨٩٣	٥٧٥٩,٥٦٥	**٦,٦٣٧	٤٤,٠٥٥	٠,٩٣٨	٠,٨٨٠
الإستثمارات الزراعية	٧٤٥,٣٣٩	١٢٧١,٨٩٤	**١٠,٤٧٧	١٠٩,٧٧٧	٠,٩٧٤	٠,٩٤٨
إستثمارات القطاع العام فى المقتصد الزراعى	٧٢٧,٠٣٢	٤٠٩,٥٣٥	**٧,٨٥٩	٦١,٧٥٨	٠,٩٥٥	٠,٩١١
إستثمارات القطاع الخاص فى المقتصد الزراعى	١٨,٣٥٧	٨٦٢,٣٥١	**١١,٠٦٥	١٢٢,٤٣١	٠,٩٧٦	٠,٩٥٣
إستثمارات التوسع الزراعى الرأسى	٥٣٢,٨٢٥	٣٥,٩٧٥	**١٠,٩٥٨	١٢٠,٠٨٨	٠,٩٧٦	٠,٩٥٢
إستثمارات التوسع الزراعى الأفقى	٥٤٢,٤٦٤	٦٢,٢٨٦	**١١,٤١١	١٣٠,٢١١	٠,٩٧٨	٠,٩٥٦
العجز فى الميزان التجارى الزراعى	(٣٣٧١,٩٢٩)	(٣٥٩,٤٦٣)	*١,١٨١	١,٣٩١	٠,٤٣٤	٠,١٨٩
القيمة المضافة للمقتصد القومى	١٠٥٧٩١,٦٨	٢٥٧٤٨,٣٢	**٨,١٩٥	٦٧,١٦١	٠,٩٥٨	٠,٩١٨
القيمة المضافة للقطاع الزراعى	١٧٩٢٤,٧٨٦	٤٣٣٦,٧٩٨	**٥,٩٦٣	٣٥,٥٦٠	٠,٩٢٥	٠,٨٥٦

الأرقام بين الأقواس تعبر عن قيم سالبة
تشير العلامة (**) المعنوية على مستوى ٠,٠١، (*) معنوى عند مستوى ٠,٠٥
المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، الإدارة المركزية للإقتصـاد الزراعـى، الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية، نشرة الإقتصاد الزراعى، اعداد متفرقة، ١٩٨٦-٢٠٠١/٢٠٠٢.

إستثمارات القطاع العام فى المقتصد القومى:

باستقراء البيانات الواردة بنفس الجدول السابق رقم (١) يتضح أن قيمة الإستثمارات التـى نفذهـا القطاع العام قد بلغت نحو ٨٣,٨ مليار جنيه خلال فترة التحرر الجزئى تمثل نحو ٦٢,١٥% مـن إجمـالى

الإستثمارات القومية، وبمتوسط سنوى قدره ١٠,٤٧ مليار جنيه تزايدت إلى ١٧٣,٤٠ مليار جنيه خلال فترة التحرر الكلى وهى تمثل نحو ٣٨,٦٢% من إجمالى الاستثمارات القومية، وبمتوسط سنوى قدره ٢١,٦٧ مليار جنيه.

ومن الملاحظ أن قيمة الإستثمارات العامة خلال فترة التحرر الكلى تزيد عن استثماراته خلال فترة التحرر الجزئى بنحو ١٠٦,٩٢%.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام فى الصورة الخطية لتطور قيمة استثمارات القطاع العام خلال فترتى التحرر الجزئى والكلى يتضح أن تلك الاستثمارات قد أخذت تتزايد بمعدل سنوى قدره ١,٧٣١، ٠,٩٧٦ مليار جنيه وقد ثبت معنوية معامل الانحدار حيث بلغت قيمة -ت نحو ١٠,٦٨١، ٣,١٥٤ وكذا بلغ معامل التحديد نحو ٠,٩٥٠، ٠,٦٢٤ على الترتيب كما هو موضح بالجدولين (٢، ٣).

إستثمارات القطاع الخاص فى المقتصد القومى:

تؤكد البيانات الموضحة فى الجدول المشار إليه رقم (١) أن قيمة الإستثمارات التى نفذها القطاع الخاص خلال مرحلة التحرر الجزئى قد بلغت نحو ٥١٠,٢٨ مليار جنيه، وهى تمثل نحو ٣٧,٨٥% من إجمالى الإستثمارات القومية أى أن قيمة المتوسط السنوى لتلك الاستثمارات قد بلغت نحو ٦,٣٨ مليار جنيه زادت خلال فترة التحرر الكلى إلى حوالى ٢٧٥,٥٤ مليار جنيه، وهى تمثل نحو ٦١,٣٨% من إجمالى الإستثمارات القومية، وبمتوسط سنوى قدره ٣٤,٤٤ مليار جنيه، وبزيادة قدرها ٤٣٩,٩٨% عن فترة التحرر الجزئى.

وبتقدير معادلات الإتجاه الزمنى العام لتطور قيمة استثمارات القطاع الخاص خلال مرحلتى التحرر الجزئى والكلى يتبين أن الاستثمارات قد أخذت تتزايد بمعدل سنوى ١,٧٣٦، ٥,٧٦٠ مليار جنيه على التوالى، وقد ثبت معنوية معاملات الانحدار إذ بلغت قيمة -ت نحو ٦,٤٦٣، ٦,٦٣٧، كما بلغت قيمة معاملات الانحدار حوالى٠,٨٧٤، ٠,٨٨٠ على التوالى.

الإستثمارات الزراعية:

يعتبر الإستثمار الزراعى الحافز الأول لتحقيق أهداف التنمية الزراعية وذلك لرفع مستوى الدخل الزراعى، وزيادة الصادرات وتقليل الواردات.

وبدراسة وإستعراض تطور قيمة استثمارات قطاعى الزراعة والرى خلال الفترة الأولى بالجدول السابق رقم (١) يتبين أن تلك الاستثمارات قد بلغت نحو ١٢,٨٤ مليار جنيه، تمثل نحو ٩,٥٢% من إجمالى الإستثمارات القومية، وبمتوسط سنوى قدره ١,٦١ مليار جنيه، أرتفعت إلى حوالى ٥٤١,٧٥ مليار جنيه، تمثل نحو ١١,٥٣% من إجمالى الإستثمارات القومية، وبمتوسط سنوى قدره ٦,٤٧ مليار جنيه وذلك خلال الفترة الثانية بزيادة قدرها ٣٠٣,١٤% عن الفترة السابقة.

وبتقدير معادلات الإتجاه الزمنى العام لتطور إجمالى الاستثمارات الزراعية خلال فترتى الدراسة، يتضح أن تلك الإستثمارات قد أخذت تتزايد بمعدل سنوى قدره ٠,٦٩٤، ١,٢٧٢ مليار جنيه على التوالى خلال فترتى التقدير السابق الإشارة إليها.

وقد ثبت معنوية معاملات الانحدار إذ بلغت قيمة ت نحو ٩,٣٢٢، ١٠,٤٧٧ كما بلغت قيمة معامل التحديد حوالى ٠,٩٣٥، ٠,٩٤٨ على الترتيب خلال ذات الفترات.

إستثمارات القطاع العام فى القطاع الزراعى

تستخدم استثمارات القطاع العام الزراعى كعامل تعويض لسد أى عجز فى انفاق القطاع الخاص الزراعى، ولذلك فكثيرا من استثمارات القطاع العام تنفذ لسد إحتياجات إقتصادية واجتماعية معينة وبدراسة واستعراض تطور قيمة إستثمارات القطاع العام الزراعى خلال فترة التحرر الجزئى يتبين أن تلك الاستثمارات قد بلغت نحو ٧,٦٣ مليار جنيه، تمثل نحو ٥,٦٥%، ٥٩,٤٥% من إجمالى الاستثمارات القومية والزراعية على التوالى، ونحو ٩,١٠% من قيمة استثمارات القطاع العام فى المقتصد الوطنى وبمتوسط سنوى قدره ٩٥٤ مليون جنيه، ارتفعت الى٢٠,٥٦ مليار جنيه خلال فترة التحرر الاقتصادى الكلى تمثل نحو ٤,٥٨%، ٣٩,٧٣% من إجمالى الاستثمارات القومية والزراعية على الترتيب، ونحو ١١,٨٦% من قيمة استثمارات القطاع العام فى المقتصد القومى وبمتوسط سنوى قدره ٢,٥٧ مليار جنيه، بزيادة قدرها ١٦٩,٤٨% عن فترة التحرر الجزئى.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام للوقوف على تطور قيمة استثمارات القطاع العام الزراعى وذلك خلال فترتى الدراسة يتبين أن تلك الاستثمارات قد أخذت تتزايد بمعدل سنوى قدره ١٥٣,٨٥، ٤٠٩,٥٤ مليون جنيه. وقد ثبت معنوية معاملات الانحدار حيث بلغت قيمة -ت ١٠,٢١٦، ٧,٨٥٩ ومعاملات الانحدار ٠,٩٤٦، ٠,٩١١على الترتيب.

إستثمارات القطاع الخاص فى القطاع الزراعى

استهدفت سياسة التحرر الإقتصادى العمل على تشجيع القطاع الخاص الزراعى، وتحريره من القيود التى تعوقه للمساهمة بصورة فعالة فى تنفيذ مختلف المشروعات التى تحقق أهداف التنمية الاقتصادية.

وباستعراض تطور قيمة الاستثمارات الزراعية التى نفذها القطاع الخاص والمشار إليها بالجدول السابق رقم (١) يتبين أن تلك الاستثمارات قد بلغت نحو ٥,٢١ مليار جنيه خلال فترة التحرر الجزئى تمثل نحو ٣,٨٦%، ٤٠,٥٥% من إجمالى الاستثمارات القومية والزراعية على التوالى، ونحو ١٠,٢١% من قيمة استثمارات القطاع الخاص للاقتصاد القومى، وبمتوسط سنوى قدره ٦٥٠,٩٦ مليون جنيه تزايدت إلى ٣١,٢٥ مليار جنيه تمثل نحو ٦,٩٥%، ٦٠,٢٧% من اجمالى الاستثمارات القومية والزراعية على التوالى ونحو ١١,٣٢% من قيمة استثمارات القطاع الخاص للمقتصد الوطنى، وبمتوسط سنوى قدره ٦٩٥ مليون جنيه وذلك خلال فترة التحرر الكلى، وبزيادة قدرها ٤٩٨,٩٥% أى تزايدت استثمارات القطاع الخاص الزراعى بحوالى خمس مرات عن الفترة السابقة.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لمعرفة تطور قيمة استثمارات القطاع الخاص الزراعى خلال فترتى الدراسة، يتضح أن تلك الاستثمارات قد أخذت تتزايد بمتوسط سنوى قدره ١١٥,٥٠، ٨٦٢,٣٥ مليون جنيه، وقد ثبت معنوية معاملات الانحدار حيث بلغت قيمة -ت ٤,٧١٠، ١١,٦٥ كما بلغت قيمة معاملات الانحدار نحو ٠,٧٨٧، ٠,٩٥٣ على التوالى.

استثمارات التوسع الزراعى الرأسى:

التوسع الزراعى الرأسى يعنى زيادة إنتاجية الوحدة المساحية أوالحيوانية وبالتالى فهو يتضمن زيادة إنتاجية الفدان من الإنتاج النباتى، وكذا إنتاجية الحيوان.

وباستعراض تطور قيمة استثمارات التوسع الزراعى الرأسى والمدونة فى الجدول السابق رقم (١) يتبين أن تلك الاستثمارات قد بلغت نحو ٣,٤٤ مليار جنيه خلال فترة التحرر الجزئى بمتوسط سنوى قدره ٣٤٠,٢٣ مليون جنيه ارتفعت إلى ٥,٥٦ مليار جنيه خلال مرحلة التحرر الكلى، بمتوسط سنوى قدره ٦٩٤,٧١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٦١,٤٨% عن الفترة السابقة.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام للوقوف على تطور قيمة استثمارات التوسع الزراعى الرأسى خلال فترتى الدراسة يتبين أن تلك الاستثمارات قد أخذت تتزايد بمعدل سنوى قدره ٢٠,٠٦، ٣٥,٩٨ مليون جنيه على التوالى وقد ثبت معنوية معاملات الانحدار إذ بلغت قيمة -ت ٤,٦٦٨، ١٠,٩٥٨ كما بلغت قيمة معاملات التحديد نحو ٠,٧٨٤، ٠,٩٥٢ على الترتيب.

استثمارات التوسع الزراعى الأفقى:

تعتبر الموارد الأرضية أحد العناصر الأساسية الهامة فى التنمية الاقتصادية الزراعية، ويعتبر إختلال التوازن بين هذه الموارد، ومعدلات إزدياد الموارد البشرية أحد أهم محددات التقدم التكنولوجى هذا بالإضافة إلى سوء التوزيع الجغرافى للسكان.

وباستقراء البيانات المدونة فى الجدول السابق رقم (١) يتضح أن قيمة استثمارات التوسع الزراعى الأفقى قد إزدادت من ٣,١١ مليار جنيه الى ٦,٥٨ مليار جنيه خلال فترتى الدراسة.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام للوقوف على تطور قيمة استثمارات التوسع الزراعى الأفقى، يتبين أن تلك الاستثمارات قد أخذت تتزايد بمعدل سنوى قدره ٥١,٠١، ٦٢,٢٩ مليون جنيه على التوالى، وقد ثبت معنوية معاملات الانحدار إذ بلغت قيمة -ت نحو ٦,١٦٤، ١١,٤١١ كما بلغت قيمة معاملات الانحدار نحو ٠,٨٤١، ٠,٩٥٦ على الترتيب.

وكنتيجة لزيادة الاستثمارات الموجهة لبرامج التوسع الزراعى الأفقى فقد إزدادت رقعة الأراضى المستصلحة حيث بلغ متوسط ما تم استصلاحه خلال فترة التحرر الجزئى من ١٥٠,٨ ألف فدان إزداد إلى ١٧٠,١ ألف فدان مليون فدان خلال فترة التحرر الكلى بزيادة قدرها ١٢,٨٠% عن فترة التحرر الجزئى، وقد أدى ذلك إلى زيادة المساحة الزراعية فى ج.م.ع حيث قدرت بحوالى ٦٥٨٤,٥، ٧٧٠٩,٧ خلال فترتى

الدراسة بزيادة قدرها ١٧,٠٩%، وقد أدى زيادة الرقعة المستصلحة إلى زيادة الرقعة المحصولية حيث قدرت المساحة المحصولية خلال فترتى التحرر الجزئى والكلى بحوالى ١١,٧٣٧، ١٣,٦٠٧ مليون فدان على التوالى بزيادة قدرها ١٥,٩٣٦%عن الفترة السابقة (جدول رقم (٤)).

الميزان التجارى الزراعى:

حقق الميزان التجارى الزراعى خلال فترة التحرر الجزئى عجزاً قدره ١٩,٩٢ مليار جنيه نتيجة زيادة الواردات الزراعية وخاصة الاستهلاكية عن الصادرات الزراعية، وبمتوسط سنوى قدره ٢,٤٩ مليار جنيه أرتفع هذا العجز خلال فترة التحرر الاقتصادى الكلى

جدول رقم (٤): تطور رقعة الأراضى المستصلحة والمنزرعة والرقعة المحصولية لجمهورية مصر العربية بالألف فدان خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠١/٢٠٠٢.

الفترة	السنة	الرقعة المستصلحة	الرقعة المنزرعة	الرقعة المحصولية
فترة التحرر الجزئى	١٩٨٦/١٩٨٥	٨٢,٧	٥٩٧٩,٠	١١٢٢٠
	١٩٨٧/١٩٨٦	٧٢,٤	٦٠٠٣,٨	١١٢٢٩
	١٩٨٨/١٩٨٧	١٥٣,٦	٦١٨٢,٦	١١٤١٩
	١٩٨٩/١٩٨٨	١٦٢,٥	٦٢٧٠,١	١١٤٢٥
	١٩٩٠/١٩٨٩	١٥٨	٦٩١٧,٩	١١٥٢٥
	١٩٩١/١٩٩٠	١٨٩,٧	٧٠٢٣,٢	١٢١٨١
	١٩٩٢/١٩٩١	١٨٦,٦	٧١٢٠,٣	١٢٤٠٥
	١٩٩٣/١٩٩٢	٢٠١	٧١٧٨,٧	١٢٤٨٩
	المتوسط	١٥٠,٨	٦٥٨٤,٥	١١٧٣٦,٦
فترة التحرر الكلى	١٩٩٤/١٩٩٣	١٥٣,٨	٧١٧٢,٨	١٢٧٨٠
	١٩٩٥/١٩٩٤	٨٨	٧٨١٢,٧	١٣٠٠٣
	١٩٩٦/١٩٩٥	١٤١,٦	٧٥٦٣,٥	١٣٨١٥
	١٩٩٧/١٩٩٦	١٧٣,٣	٧٧٢٥,٩	١٣٧١٠
	١٩٩٨/١٩٩٧	١٨٧,٣	٧٧٦١,١	١٣٨٢٩
	١٩٩٩/١٩٩٨	١٩٩,٥	٧٨٤٧,٩	١٣٨٥٩
	٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٤٦,٧	٧٨٤٧,٩	١٣٩٣٩
	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٥٨,٩	٧٩٤٥,٦	١٣٩٢٢
	المتوسط	١٧٠,١	٧٧٠٩,٧	١٣٦٠٧,١

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى، الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية، نشرة الإقتصاد الزراعى، اعداد متفرقة، ١٩٨٦-٢٠٠١/٢٠٠٢.

إلى نحو ٣٩,٩٢ مليار جنيه بمتوسط سنوى قدره ٤,٩٩ مليار جنيه، وبزيادة قدرها ١٠٠,٣٦% عن الفترة السابقة، ويوضح ذلك أن سياسة التحرر الاقتصادى لم تستطع العمل على زيادة الصادرات الزراعية بفتح أسواق جديدة بالإستعانة من مشاركة رأس المال الأجنبى، والاستفادة من خبرته وتجاربه من تحسين نوعية الصادرات الزراعية، مما أدى إلى تحقيق العجز المستمر فى الميزان التجارى الزراعى، وكذلك زيادة الطلب الفردى على السلع الزراعية نتيجة لتزايد السكان.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لصافى الميزان التجارى الزراعى خلال فترتى الدراسة، يتبين أن معدل العجز السنوى قد بلغ حوالى ٥١٥,٥٢، ٣٥٩,٤٦ مليون جنيه على التوالى، وقد ثبت معنوية معاملات الانحدار إذ بلغت قيمة -ت نحو ٤,٧٧٦، ١,١٨١ على التوالى.

وجدير بالإشارة إلى أنه بزيادة العجز فى الميزان التجارى الزراعى تنخفض الاستثمارات الاجمالية الموجهة لهذا القطاع، وهذا يعنى أن لهذا العجز أثراً مضاعفاً من خلال زيادة الطلب الاستهلاكى ومن ثم نقص الانفاق الاستثمارى وبالتالى نقص الموجه للقطاع كاستثمارات صافية إجمالية.

القيمة المضافة للقطاع الزراعى:

تعتبر القيمة المضافة من المعايير الهامة لقياس الكفاءة، وهو مؤشر يقيس مقدار ما أضافته العملية الإنتاجية وتمثل القيمة المضافة بالقطاع الزراعى مجموع القيم المضافة لجميع المشروعات والأنشطة المختلفة.

وباستقراء ودراسة تطور القيمة المضافة للمقتصد الوطنى خلال فترتى الدراسة يتضح من بيانات الجدول المشار إليه رقم (١) أنها بلغت نحو ٦٦٦,٨٧ مليار جنيه خلال مرحلة التحرر الاقتصادى الجزئى ارتفعت إلى حوالى ١٧٧٣,٢٧ مليار جنيه خلال مرحلة التحرر الكلى، بزيادة قدرها ١٦٥,٩١% عن الفترة السابقة.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام للوقوف على تطور القيمة المضافة للمقتصد الوطنى خلال فترتى الدراسة، تبين أنها قد أخذت تتزايد بمعدل سنوى قدره ١٤,٤٥، ٢٥,٧٥ مليار جنيه، وقد ثبت معنوية معاملات الانحدار حيث بلغت قيمة ت ١١,٩٣١، ٨,١٩٥ كما بلغت قيمة معاملات الانحدار بنحو ٠,٩٦٠، ٠,٩١٨ على التوالى.

أما القيمة المضافة للقطاع الزراعى خلال فترتى الدراسة فقد ارتفعت من حوالى ١١٩,٦٠ مليار جنيه إلى حوالى ٢٩٩,٥٢ مليار جنيه، تمثل نحو ١٧,٩٣%، ١٦,٨٩% من إجمالى القيمة المضافة للاقتصاد القومى على التوالى، وبزيادة قدرها ١٥٠,٤٤% عن فترة التحرر الجزئى.

وقد تم إستعراض نتائج المتغيرات المرتبطة بالاستثمارات الزراعية بالقيم الحقيقية، وتبين زيادة أثر التضخم على تلك الإستثمارات، سواء القطاع العام أو الخاص وكذلك الميزان التجارى الزراعى، والقيم المضافة، والرقعة المستصلحة والمنزرعة والمحصولية خلال فترتى الدراسة.

المراجع

١- محمود محمد فواز، الاستثمار فى الزراعة المصرية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، كفر الشيخ، جامعة طنطا، ١٩٩٢.

٢- سامى محمد محمد السيسى، أثر التحرر الاقتصادى على مجال الاستثمار فى القطاع الزراعى المصرى، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

٣- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قانون الاستثمار رقم ٢٣٠، ١٩٨٩.

٤- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

٥- عبد المطلب عبد الحميد (دكتور)، مدى فعالية الحوافز الضريبية فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس، العدد الثانى، ديسمبر ١٩٩٨.

٦- حسنى مهران (دكتور)، الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر وإمكانات تطويره فى ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن من العدد الأول، يونيو ٢٠٠٠.

٧- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة، ١٩٨٦-٢٠٠١/٢٠٠٢.

٨- وزارة التخطيط، تقارير المتابعة الميدانية للخطة الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة، ١٩٨٦-٢٠٠١/٢٠٠٢.

٩- وزارة التخطيط، موجز الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧-١٩٩٢/٩١، القاهرة.

١٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصائى، الكتاب الإحصائى السنوى، أعداد متفرقة، القاهرة.

J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 27(11), November, 2002

AN ECONOMIC STUDY FOR THE IMPORTANT VARIABLES OF AGRICULTURAL INVESTMENT POLICY DURING THE PERIOD OF ECONOMIC LIBERALIZATION

El- Sisi, S. M.M.
Agriculture Economic Institute, Agriculture Research Center

ABSTRACT

Investment is one of the major tool in socioeconomic development plan. This research aims to study the agricultural investments condition and its economic impact during the period of partial economic liberation (86/93) and total liberation (93/2001). These periods are sufficient for measurement analysis and evaluation. Thus the analysis depended on the selection of various quantitative and descriptive analysis ways that serves the aims of the study and reflects the changes during these periods.

The results of the study showed an increase of the value of agricultural investments, as it reached about LE. 12.84 Billion, which represents 9.52% of the total national investments.

The public and private sectors share was LE. 7.64 and 5.2 Billion comprising of 59.45%, 40.55% respectively of the total agricultural investments during the first period.

The agricultural investments rised during the second period to LE. 51.75 Billion, 11.53% of the total national investments. The share of public and private sector was LE. 20.50, 31.25 Billion representing 39.37%, 60.27% respectively of the total national agricultural investments.

The study recommends working on the continuous development of investments climate to attract national and agricultural investments through development of lows and guarantees.